

Distr.: General
29 May 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 14 من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي: تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير ردا على تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي واستنادا إلى ما جاء فيه من إشارات. ويرد فيه تقييم للحالة الراهنة للتعاون الرقمي، بما في ذلك من حيث علاقته بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الراهنة، ويبرز الثغرات والتحديات التي يتعين التصدي لها على نحو عاجل، ويبين الإجراءات الواجب اتخاذها لتعزيز التعاون الرقمي على الصعيد العالمي.



المحتويات

الصفحة

| | | |
|----|-------|---|
| 3 | | أولاً - معلومات أساسية |
| 4 | | ثانياً - مقدمة |
| 5 | | ثالثاً - النظر في توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي |
| 5 | | ألف - اقتصاد ومجتمع رقميان شاملان للجميع |
| 11 | | باء - القدرة البشرية والمؤسسية |
| 12 | | جيم - حقوق الإنسان وإرادة الإنسان |
| 17 | | دال - الثقة والأمن والاستقرار |
| 19 | | هاء - التعاون الرقمي العالمي |
| 19 | | رابعاً - ملاحظات ختامية وسبل المضي قدماً |

أولا - معلومات أساسية

1 - في تموز/يوليه 2018، شكل الأمين العام فريقا رفيع المستوى معنيا بالتعاون الرقمي لتقديم مقترحات ترمي إلى تعزيز التعاون في المسائل الرقمية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والأوساط التقنية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وقد عمل أعضاء الفريق البالغ عددهم 20 عضوا بصفتهم الشخصية، برئاسة ميليندا غيتس وجاك ما، حيث مثلوا مزيجا لم يسبق له مثيل من الاختصاصات والقطاعات ومن حيث التنوع الجغرافي والجنساني والعمرى.

2 - وأكمل الفريق مداولاته وقدم تقريره النهائي المعنون "عصر الترابط الرقمي" في حزيران/يونيه 2019. وضمن الفريق في التقرير خمس مجموعات من التوصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعمل بيدا في يد من أجل الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الرقمية والتخفيف من مخاطرها:

(أ) بناء اقتصاد ومجتمع رقميين شاملين للجميع؛

(ب) تنمية القدرات البشرية والمؤسسية؛

(ج) حماية حقوق الإنسان وإرادة الإنسان؛

(د) تعزيز الثقة والأمن والاستقرار في المجال الرقمي؛

(هـ) تعزيز التعاون الرقمي على الصعيد العالمي.

3 - وعقب صدور التقرير، تم الاتصال بالدول الأعضاء وبأكثر من 300 من الكيانات والمنظمات. وأرسل أكثر من 100 من هذه الجهات تعليقات إلى الأمانة العامة، شملت التطوع لقيادة المناقشات بشأن توصيات الفريق أو المشاركة فيها. وتولى المستشار الخاص للأمين العام المعني بالأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة عملية متابعة أعمال الفريق.

4 - وشكلت أفرقة مناقشات مائدة مستديرة تتألف من خبراء متخصصين للنظر في توصيات الفريق⁽¹⁾. ووقع الاختيار على قادة على أساس خبرتهم، وإسهامهم السابق في الفريق، وعلى أساس التنوع الجغرافي والتنوع في أصحاب المصلحة لتنسيق أعمال كل مجموعة وقيادتها. وعقدت مجموعات مناقشات المائدة المستديرة مشاورات بشأن كيفية العمل فيما يتعلق بالتوصيات، بما في ذلك بالإسهام بمدخلات في هذا التقرير. وأتاحت هذه الإسهامات مشورة قيمة تم النظر فيها بعناية عند إعداد الفرعين الثالث والرابع من هذا التقرير.

5 - ويتوخى هذا التقرير أولا إيجاز الحالة الراهنة فيما يتصل بكل توصية من توصيات الفريق، مع إدراج المشاورات اللاحقة بشأن المتابعة، وثانيا تبيان الإجراءات المتوخى اتخاذها من أجل المضي قدما في الملاحظات الختامية.

(1) يمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في مناقشات المائدة المستديرة في الرابط التالي: www.un.org/en/digital-cooperation-panel.

ثانياً - مقدمة

6 - يقف العالم، في الوقت الذي يصارع فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، شاهداً على إسهام التكنولوجيات الرقمية في مواجهة هذا التهديد وفي استمرار الاتصالات بين الناس. فالحواسيب الفائقة تقوم بتحليل آلاف مركبات الأدوية لتحديد ما يمكن ترشيحه منها لصنع العلاجات واللقاحات. وتعطي منصات التجارة الإلكترونية الأولوية لتوفير الأغذية الأساسية واللوازم الطبية للأسر المعيشية، بينما تُمكن منصات التداول بالفيديو من مواصلة التعليم والنشاط الاقتصادي.

7 - وفي الوقت نفسه، يظل التحدي التكنولوجي الذي يشكله كوفيد-19 تحدياً هائلاً. ففي حين أن البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالمرض هي أساسية لمواجهته على نحو فعال، عمد البعض إلى إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بنشر معلومات مضللة خطيرة وتأجيج التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية. وتشكل الهجمات الإلكترونية على منظمة الصحة العالمية والمستشفيات والمختبرات خطراً على الأرواح وتهديداً لما يمكن أن يحرز من أشكال التقدم في التصدي للفيروس والوقاية منه. ويتعين تحقيق توازن فيما بين استخدام التكنولوجيا وتطبيقات التعقب من أجل مكافحة انتشار الفيروس من جهة، وضمان الخصوصية والحقوق الفردية من جهة أخرى. وحتى في الوقت الذي تتيح فيه التكنولوجيا الرقمية للناس في البلدان التي تتمتع بمستوى عالٍ من الاتصال الإلكتروني أن يعملوا ويتعلموا من منازلهم، فإن هذا امتياز لا يتمتع به الجميع، حيث يجب على بعض الناس الحضور شخصياً لمزاولة أعمالهم، في حين يتعرض البعض الآخر لفقدان وظائفهم أو لا تتاح لهم سبل الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا، ولا سيما منهم الفقراء والضعفاء. وتتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بهذا الوضع لأن فرص وصولهن إلى الإنترنت أقل⁽²⁾.

8 - والتكنولوجيا الرقمية لا توجد في فراغ، فهي تتطوي على إمكانات هائلة، ولكن يمكنها أيضاً أن ترسخ وتضخم التصدعات القائمة وأن تعمق أوجه عدم المساواة على الصعيد الاقتصادي وغير ذلك من الأبعاد. ففي عام 2019، بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان المتقدمة النمو ما يقرب من 87 في المائة، مقابل 19 في المائة فقط في أقل البلدان نمواً⁽³⁾.

9 - ومع ربط المزيد من الناس بالإنترنت، تبرز مواطن ضعف جديدة. حيث تشير التقديرات إلى أن التكلفة المحتملة لعمليات خرق البيانات في جميع أنحاء العالم ستفوق 5 تريليونات دولار بحلول عام 2024⁽⁴⁾. ويثير استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في سياق الانتخابات، باعتبارها عوامل تمكين للمشاركة وأدوات لنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، قضايا معقدة.

10 - وإحراز التقدم في مجال التكنولوجيا يقترن على الدوام بآثار كبيرة تلحق بالبيئة، وإن كان تقرير الفريق لم يتناول هذه المسألة بصريح العبارة. فمن المتوقع أن تمثل العمليات المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ما يصل إلى 20 في المائة من الطلب العالمي على الكهرباء، مع استئثار مراكز

(2) International Telecommunications Unions (ITU), *Measuring Digital Development. Facts and figures* (Geneva, 2019).

(3) المرجع نفسه.

(4) Juniper Research, "Business losses to cybercrime data breaches to exceed \$5 trillion by 2024", 27 August 2019.

البيانات وحدها بثلاث هذه النسبة⁽⁵⁾. غير أنه في الجانب الإيجابي، تتيح التطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا فرصاً رائدة لرصد وحماية البيئة والصحة العامة للكوكب. ويمكن، من خلال تسخير هذه الفرص على النحو المناسب، توجيه الثورة الرقمية لمكافحة تغير المناخ والنهوض بالاستدامة العالمية والإشراف البيئي ورفاه الإنسان.

11 - ويشكل أيضاً انتشار استغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً مصدر قلق كبير. ففي عام 2019، أُحيلت إلى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في الولايات المتحدة⁽⁶⁾ 70 مليون مادة تصور اعتداءات جنسية على الأطفال، بينما تعذر الكشف عن قدر كبير من مثل هذه المواد. وما فتئ المجتمع الدولي يقف صفاً واحداً في عزمه المشترك على حماية الأطفال. وانطلاقاً من هذا العزم، تزايد التعاون بين وكالات إنفاذ القانون الوطنية وشركات التكنولوجيا الكبرى، ولكن يمكن بذل المزيد من الجهود في هذا الباب. إذ يجب على الشركات أن تتهج ممارسات أكثر شدة في أعمال المسح وأن تعجل بالأخذ بأساليب الكشف التي تركز على الوقاية. ويجب أيضاً دعم هذا النهج بخطوات تشريعية هامة. وفي هذا الصدد، تعتبر الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، مثل التحالف العالمي للحماية (WeProtect) والشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال، ذات فائدة كبيرة.

12 - ويقف العالم في منعطف حاسم على طريق إدارة التكنولوجيا تضفي عليه الجائحة المشهودة حالياً طابع الاستعجال. فعلى سبيل المثال، تنص قواعد سلوك الدول المسؤول الإحدى عشر، المتفق عليها في عام 2015، على أنه لا ينبغي للدول أن تقوم بأنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضر عن قصد بالبنية التحتية الحيوية أو أن تدعم تلك الأنشطة عن علم، وهو ما يعتبر اتفاقاً أساسياً على مستوى الاستجابة العالمية الحالية. وتوفر مثل هذه المعايير أساساً للمضي إلى حد كبير في تعزيز وكشف المبادرات المبتكرة والطموحة والفرص المتاحة في مجال إدارة التكنولوجيا. ومن المهم مضاعفة الجهود من أجل تسخير طاقات التكنولوجيات الرقمية بشكل أفضل مع التخفيف من حدة ما يمكن أن تؤدي إليه من أضرار.

ثالثاً - النظر في توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي

ألف - اقتصاد ومجتمع رقميان شاملان للجميع

التوصية 1 - ألف (الاتصال الإلكتروني العالمي)⁽⁷⁾

13 - تتطلب المشاركة المجدية في العصر الرقمي اليوم اتصالاً عريض النطاق عالي السرعة بالإنترنت. وتقيد البلدان بأن 93 في المائة من سكان العالم توجد في متناولهم سبيل الوصول المادي إلى خدمات الاتصال اللاسلكي العريض النطاق أو خدمات الإنترنت. غير أنه لا يتمكن من استخدام الإنترنت سوى

Nicola Jones, "How to stop data centers from gobbling up the world's electricity", *Nature*, vol. 561, (5) .No. 7722 (September 2018).

(6) انظر <https://www.missingkids.org/footer/media/keyfacts>

(7) يوصي الفريق بأن يتاح لكل شخص بالغ، بحلول عام 2030 وبتكلفة ميسورة، الاتصال بالشبكات الرقمية والوصول أيضاً إلى الخدمات المالية والصحية الممكنة رقمياً، باعتبار ذلك وسيلة للمساهمة بصورة مجدية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي في تقديم هذه الخدمات تقادي إساءة استخدامها عن طريق اتخاذ المبادئ الناشئة والممارسات الفضلى منطلقاً، مثلاً ب إتاحة إمكانية اختيار الاستفادة أو عدم الاستفادة منها، وبتشجيع خطاب عام على بيئة من الأمور.

53,6 في المائة من سكان العالم، فيما يظل 3,6 بلايين شخص وفقاً للتقديرات محرومين من الوصول إليها. وأقل البلدان نمواً هي أقل البلدان اتصالاً بالإنترنت، حيث لا تتجاوز نسبة سكانها المتصلين بالإنترنت 19 في المائة⁽⁸⁾.

14 - ويزيد العديد من الحواجز من تعميق هذه الفجوة الرقمية. وتتمثل أولها في أن تركيب وصلات النطاق العريض التقليدية أمر مكلف، حيث تواجه البلدان في أحيان كثيرة صعوبات في تمويل كابلات الألياف البصرية المطلوبة. وثانياً، لا تكون ديناميات السوق في كثير من الأحيان مواتية، حيث تمثل القوة الشرائية المنخفضة في أقل البلدان نمواً عاملاً مقيداً لمقدمي خدمات الاتصال الإلكتروني، وعلى الرغم من أن التكنولوجيا اللاسلكية يمكن أن تساعد على نشر تغطية النطاق العريض بشكل أكبر وأسرع وبتكلفة أقل، فإن الشركات لا تمكن مما يكفي من الحوافز للمضي في اعتمادها. وأخيراً، يمكن أن يحد الافتقار إلى المهارات الرقمية أيضاً من اعتماد الأدوات الرقمية.

15 - ولا بد من معالجة المسألة الأساسية المتمثلة في القدرة على تحمل تكاليف الاتصال والمعدات. ففي 19 بلداً من أقل البلدان نمواً، يبلغ سعر 5 جيجابايت باستخدام الإنترنت العريض النطاق الثابت أكثر من 20 في المائة من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الشهري⁽⁹⁾. ولذلك يمكن أن تثمر الجهود المتضافرة المبذولة من أجل تعزيز القدرة على تحمل التكاليف أثراً حقيقياً؛ ففي البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط، يمكن أن يساعد كسر احتكار النطاق العريض على أن يوفر للمستخدمين ما يصل إلى 7,33 دولار لكل جيجابايت من بيانات الإنترنت اللاسلكية⁽¹⁰⁾. ففي ميانمار مثلاً، أدى إنشاء سوق تنافسية إلى خفض كبير في تكلفة بطائق تحديد هوية المشترك من 150 دولاراً في عام 2013 إلى 1,50 دولار في عام 2015؛ مما مكن من انضمام مليوني مشترك جديد خلال الشهر الأول⁽¹¹⁾. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لضمان توفير الاتصال الإلكتروني في أوقات الأزمات وفي العمليات الإنسانية. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 بالفعل كيف أن الاتصال الإلكتروني هو من الضروريات الحاسمة الأهمية. ذلك أن عدم إمكانية الوصول إلى الإنترنت يشكل خطراً مباشراً على قدرة الأفراد على البقاء على قيد الحياة والحفاظ على سبل عيشهم، وكذلك على قدرة الحكومات والعمال في الخطوط الأمامية على الاستجابة بسرعة وفعالية. وخلال الأزمة الراهنة، ينبغي إعطاء الأولوية للاتصال الإلكتروني كأساس لضمان استمرار الخدمات الحيوية، وتوفير مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

16 - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية الماثلة أمام بناء اقتصاد رقمي شامل للجميع في الافتقار لخطوط الأساس فيما يتعلق بالمستوى الرئيسي للاتصال الرقمي الذي يحتاج إليه الأفراد للوصول إلى الفضاء الإلكتروني. ومن شأن تحديد خطوط الأساس هذه، مع توخي المرونة في تحديثها حسب الاقتضاء في ضوء التغيرات التكنولوجية، أن يمكن من وضع أهداف ومقاييس. وينبغي الوقوف على عوامل الخطر التي تؤثر على قدرة الفئات الضعيفة والمهمشة على الاتصال الإلكتروني ومعالجتها على وجه التحديد.

(8) ITU, *Measuring Digital Development. Facts and figures 2019*

(9) المرجع نفسه.

(10) Alliance for Affordable Internet, *The 2019 Affordability Report* (Washington, D.C., 2019)

(11) Elizabeth Stuart and others, *Leaving No One Behind: A Critical Path for the First 1,000 Days of the Sustainable Development Goals* (London, Overseas Development Institute, 2016)

17 - وتحديد خطوط الأساس والغايات فيما يتعلق بعامل "التكلفة الميسورة" أمر ضروري أيضا، إلى جانب وضع أهداف ومقاييس عالمية، مثل تعريف الإنترنت بأنه ميسور التكلفة عند "تسعير 1 جيجابايت من بيانات الاتصال اللاسلكي العريض النطاق في 2 في المائة أو أقل من متوسط الدخل الشهري"، أو ضمان تسعير خدمات النطاق العريض الدنيا في البلدان النامية بأقل من 2 في المائة من الدخل القومي الإجمالي الشهري⁽¹²⁾. ويمكن أن يشكل وضع خط الأساس والغايات أساسا للتقديرات العامة للتكاليف والاستثمارات. وتشير التقديرات مثلا إلى أن تعميم الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء أفريقيا بتكلفة ميسورة ونوعية جيدة بحلول عام 2030 قد يتطلب استثمارة قدره 100 بليون دولار⁽¹³⁾. أما توفير الاتصال الإلكتروني لأجل 3,6 بلايين شخص غير متصلين حاليا بالإنترنت على الصعيد العالمي فسيكلف أكثر من ذلك بكثير. وفي غياب خطوط أساس بشأن المستوى الأساسي للاتصال الإلكتروني والتكلفة الميسورة، سيكون من الصعب إقامة منصة تمويلية لتلبية هذه الاحتياجات.

18 - وعلى الصعيد الوطني، يمكن للحكومات والمجتمعات المحلية أن تجري، بدعم من تحالفات أصحاب المصلحة المتعددين، تقييمات محلية وإقليمية للاحتياجات في مجال الاتصال الإلكتروني من أجل وضع خطط اتصال شاملة. ويمكن إتاحة بيانات آنية عن مستويات ومشاريع الاتصال للمساعدة في وضع نماذج تمويل مناسبة. ويمكن استلها المبادرات الإقليمية الطموحة الرامية لتطوير البنى التحتية، مثل مبادرة "GIGA"⁽¹⁴⁾، وهي شراكة رائدة تتوخى ربط كل مدرسة بالإنترنت في العالم بأسره.

19 - وقد تبين أن نهج سياسات معينة له دور في تعزيز الاتصال الإلكتروني، بما في ذلك الأنظمة الهادفة لتهيئة بيئة تمكينية لصغار مقدمي الخدمات، بما يشمل تعاونيات النطاق العريض، والشبكات البلدية، والأعمال التجارية المحلية، من خلال نهج ممارسات مثل تيسير الإعفاء من التراخيص وخطط الحوافز الضريبية.

20 - وعلى نحو ما ناقشته لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة بشكل متزايد، تؤدي التكنولوجيات الناشئة أيضا دورا رئيسيا في تعزيز الاتصال الإلكتروني والاقتصاد الرقمي، إذ يمكن أن تساعد في توفير ورصد وتمويل الاتصال بالإنترنت.

(12) أقرت لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة هذه الأمثلة ضمن أهدافها لعام 2025. انظر تسعير خدمات النطاق العريض اللاسلكية في الفرع 4-3 من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، *Measuring the Information Society Report 2018*، vol. 1 (Geneva, 2019). كما يقدم الفرع 4-4 منه بيانات عن تسعير خدمات النطاق العريض الثابت.

(13) Broadband Commission for Sustainable Development, ITU and the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *Connecting Africa Through Broadband: A Strategy for Doubling Connectivity by 2021 and Reaching Universal Access by 2030* (Geneva, 2019)

(14) مبادرة "GIGA" تتوخى إنشاء مجموعة من الخدمات المالية والأدوات العامة والخاصة المتعددة المستويات لمساعدة الحكومات على تمويل وتوفير الاتصال الإلكتروني بتكلفة ميسورة، بشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الدولي للاتصالات؛ انظر <https://gigaconnect.org/>

التوصية 1- باء (المنافع العامة الرقمية)⁽¹⁵⁾

21 - إن المنافع العامة الرقمية ضرورية لإطلاق العنان لكامل إمكانات التكنولوجيات والبيانات الرقمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما لصالح البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. فقد نشأت شبكة الإنترنت كشبكة يديرها الجمهور تعتمد فلسفة قائمة على حرية الاستعانة بالمصادر وتشجع على التعاون والتجريب. إلا أنه مع مرور الوقت، انخفضت إلى حد كبير نسبة مصادر الإنترنت المفتوحة والمتاحة للعموم. ومن ثم، يصعب الوصول إلى نسبة كبيرة من أكثر المعلومات فائدة في الإنترنت، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين هم أشد حاجة إليها.

22 - وخلال تفشي وباء الإيبولا في غرب أفريقيا في الفترة 2014-2015، أدت الأفكار المتبصرة المستمدة من البيانات المجمعّة المتاحة للعموم والقابلة للنشر دورا حاسما في احتواء الفيروس. واستخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتوفير "منافع عامة رقمية في شكل أفكار متبصرة واقعية وتنبؤية قابلة للتنفيذ"⁽¹⁶⁾ أمر حاسم الأهمية لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة، حيث يمكنهم الاستعانة بها لتحديد حالات تفشي الأمراض الجديدة، ومكافحة كراهية الأجانب والتضليل الإعلامي، وقياس الآثار على الفئات الضعيفة من السكان، من ضمن التحديات الأخرى ذات الصلة. ويجري أيضا نشر حلول رقمية أخرى للتصدي لجائحة كوفيد-19. وفي حالات الأزمات الصحية الأخرى، يمكن النظر في توفير مجموعة بيانات رقمية مفتوحة المصدر⁽¹⁷⁾ للتعجيل بالكشف عن الحالات وفتح الموارد التعليمية أثناء إغلاق المدارس.

23 - وحاليا، لا يتسنى الوصول إلى الحلول الرقمية في كثير من الحالات إلا من خلال نظم حقوق التأليف والنشر وأنظمة حقوق الملكية. ويتعذر الوصول بسهولة إلى معظم المنافع العامة الرقمية الموجودة نظرا لتفاوتها في معظم الأحوال في التوزيع من حيث اللغة والمحتوى ومن حيث البنية التحتية اللازمة للوصول إليها. وحتى عند العثور على المطلوب من المنافع العامة الرقمية أو الحلول المفتوحة المصدر، فإنه يلزم مع ذلك توفير دعم واستثمار إضافي من أجل توسيع نطاقها وتنفيذها بنجاح. وبذل جهد عالمي متضافر لتهيئة المنافع العامة الرقمية⁽¹⁸⁾ ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

24 - وتوجد حاليا عدة منصات للمنافع العامة الرقمية في طور النشوء، ومن أهمها تحالف المنافع العامة الرقمية⁽¹⁹⁾، وهو مبادرة لأصحاب مصلحة متعددين اتخذت ردا على غياب منصة "يمكن اللجوء إليها"، على

(15) يوصي الفريق بأن يقوم تحالف واسع يضم أصحاب المصلحة المتعددين، تشارك فيه الأمم المتحدة، بإنشاء منبر لتبادل المنافع العامة الرقمية، واستقطاب المواهب، وحشد مجموعات البيانات بطريقة تحترم الخصوصية في المجالات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(16) الأمم المتحدة، "المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي: التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19" (أذار/مارس 2020).

(17) انظر www.dhis2.org/covid-19.

(18) يمكن تعريف هذه المنافع باعتبارها البرامجيات مفتوحة المصدر، والبيانات المفتوحة، ونماذج الذكاء الاصطناعي المفتوحة، والمعايير المفتوحة، والمحتويات المفتوحة التي تلتزم بالقوانين المتعلقة بالخصوصية وغير ذلك من القوانين والمعايير والممارسات الفضلى الدولية والمحلية المعمول بها، والتي لا ضرر فيها.

(19) يقود التحالف كل من حكومتي النرويج وسيراليون ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة غير الحكومية ISPIRIT، في إطار العمل مع جهات أخرى صاحبة مصلحة؛ انظر <https://digitalpublicgoods.net/>.

نحو ما أبرزه الفريق في تقريره. وتبذل جهود أخرى لتكملة عمل هذا التحالف، منها مثلا الإطار العالمي للوصول إلى البيانات⁽²⁰⁾، الذي يهدف إلى إقامة بنية تحتية تقنية لإتاحة تبادل البيانات وتوسيع نطاقها في جميع الطرائق من أجل تسريع عمليات إنشاء منافع عامة رقمية عالية الجودة.

25 - ولهذه المبادرات أهمية حاسمة في وضع معايير مشتركة بشأن البيانات المفتوحة يمكن أن توجه القطاعين الخاص والعام بشأن سبل توفير الوصول دون قيود إلى مجموعات البيانات، مع ضمان توفير المزيد من البيانات في شكل منافع عامة رقمية واحترام الخصوصية والسرية في الوقت نفسه. ويتمثل أحد العوامل المحورية في أعمال المنافع العامة الرقمية في وجود أطر محكمة في مجال حقوق الإنسان والإدارة لتعزيز الثقة في التكنولوجيا واستخدام البيانات، مع ضمان شمل الجميع بتلك المنافع.

التوصيتان 1 جيم⁽²¹⁾ و 1 دال (الشمول الرقمي)⁽²²⁾

26 - يظل الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية متفاوتا، حتى وإن كان متاحا ظاهريا. وعلى نحو ما ذكر الفريق في تقريره، فإن "من يتخلف عن الركب هم عادة الأشخاص الذين هم أقل قدرة على تحمل تبعات ذلك". وتعكس الفجوات الرقمية وتضخم أوجه عدم المساواة القائمة على كل من المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. والفجوة الجنسانية في استخدام الإنترنت على الصعيد العالمي مثال صارخ عن ذلك، حيث أن عدد مستخدمي الإنترنت من الرجال يزيد في بلدين من كل ثلاثة بلدان عن عددهم من النساء. وهذه الفجوة الجنسانية آخذة في الازدياد بدلا من أن تضيق، حيث بلغت 17 في المائة في عام 2019، بل هي أوسع في أقل البلدان نموا، حيث تبلغ 43 في المائة⁽²³⁾. وتمثل تحديات مماثلة أمام المهاجرين، واللاجئين، والمشردين داخليا، وكبار السن، والشباب، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان الريفيين، والشعوب الأصلية.

27 - وتؤكد جائحة كوفيد-19 الحاجة الملحة إلى سد هذه الفجوات. حيث أن الأدوات الرقمية شكلت شريان الحياة لملايين البشر. وما لم تتخذ إجراءات فورية، ثمة احتمال بأن تتراكم الحواجز الحالية الماثلة أمام الشمول الرقمي فوق العقبات الماثلة أمام التنمية. وفي سياق التطلع إلى توفير الدعم الاقتصادي للبلدان النامية في مرحلة ما بعد كوفيد-19، يتعين تسخير الأدوات الرقمية لصالح هذه البلدان والفئات التي تعاني

(20) يشترك في قيادة الإطار العالمي للوصول إلى البيانات كل من مبادرة النض العالمي، ومبادرة الذكاء الاصطناعي لأجل مجتمع المستقبل، ومبادرة نوبل للذكاء الاصطناعي التابعة لشركة ماكينزي، ويضم أكثر من سبعين من أصحاب المصلحة، بما في ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة.

(21) يدعو الفريق القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات الوطنية والمصارف المتعددة الأطراف والأمم المتحدة إلى اعتماد سياسات محددة لدعم الشمول الرقمي الكامل والمساواة الرقمية للنساء والفئات المهمشة تقليديا. وينبغي للمنظمات الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة تعزيز البحث وتشجيع العمل لتخطي الحواجز التي تعيق بلوغ النساء والفئات المهمشة الشمول الرقمي والمساواة الرقمية.

(22) يعبر الفريق عن اعتقاده بأنه ينبغي الاتفاق بصورة عاجلة على مجموعة من المقاييس الخاصة بالشمول الرقمي وقياسها في جميع أنحاء العالم، وتفصيلها بناء على بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في التقارير السنوية لمؤسسات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المصارف الإئتمانية المتعددة الأطراف، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وانطلاقا من ذلك، يمكن وضع استراتيجيات وخطط للعمل.

(23) في عام 2019، بلغت الفجوة الجنسانية على المستوى الإقليمي أكبر مستوياتها في أقل البلدان نموا (43 في المائة) وأقلها في الأمريكتين (1 في المائة). ITU, *Measuring Digital Development. Facts and figures 2019*.

نقصا في الخدمات، حتى يتسنى، بفضل جهود الإنعاش، إقامة بنية تحتية رقمية شاملة للجميع تعجل بإحراز التقدم لصالح الجميع.

28 - والجهود التي تبذلها فعلا الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك ائتلاف العمل لأصحاب المصلحة المتعددين المعني بالابتكار والتكنولوجيا من أجل المساواة بين الجنسين المرتقب تشكيله، جهود ترمس الحاجة إليها كثيرا⁽²⁴⁾.

29 - غير أن المساعي المبذولة على الصعيد العالمي ينبغي تنسيقها وتعزيزها على نحو أفضل. ولا غنى عن وضع مجموعة من المقاييس لأجل قياس الشمول الرقمي للاستتارة بها في وضع سياسات قائمة على الأدلة. ولدى وضع تلك المقاييس، ينبغي صياغة التعريف الأساسي لمفهوم الإلمام بمهارات التكنولوجيا الرقمية والوصول الرقمي استنادا إلى فرضية أساسية مفادها أنه ينبغي أن تتاح للجميع فرص متساوية من أجل تمكينهم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعني ذلك إتاحة سبل الوصول ليس فقط من خلال توفير الوصول المادي وتنمية المهارات، وإنما أيضا من خلال تصميم يحترم احتياجات جميع الناس، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، فضلا عن معالجة المسائل التي تطرحها القضايا المتقاطعة، والمعايير الاجتماعية، والحوازر اللغوية، والحوازر الهيكلية والمخاطر، مع الاعتراف بأهمية المحتويات ذات الأهمية المحلية. وسيكون أيضا للتعاون بين القطاعين العام والخاص أهمية في جمع البيانات المصنفة والمغلفة بشأن كل الفئات الديمغرافية.

30 - ويفضي القياس السليم وتحسين التنسيق وتبادل المعلومات إلى أفضل النتائج عند الأخذ بموازاة ذلك بمبادئ توجيهية بشأن السياسات والإجراءات يمكن أن تساعد في التخفيف من الفجوات الرقمية المتعددة. وقد بدأت منظومة الأمم المتحدة في وضع توجيهات بهذا الشأن⁽²⁵⁾، مع العلم أن الاضطلاع بأنشطة الدعوة على نطاق أوسع سيحقق فائدة أكبر في هذا الصدد.

31 - ومن الأهمية بمكان أيضا تطبيق منظور جنساني على جميع التدخلات في مجال التعاون الرقمي والتكنولوجيات. ويشمل ذلك الإقرار بوجود أوجه ضعف جنسانية متميزة إزاء الرقمنة، وتحديد إجراءات كافية للتخفيف من حدة المخاطر.

32 - وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الأهمية لحالة الأشخاص المتقنين، بمن فيهم المهاجرون، أو الأشخاص الذين يواجهون حالات الطوارئ والحالات المتأثرة بالنزاعات، بالنظر إلى أن هذه المجتمعات الأشد عرضة للمخاطر غالبا ما تكون غائبة عن المناقشات المتعلقة بالتعاون الرقمي، وتواجه تحديات إضافية تعترض استفادتها من الاتصال الإلكتروني⁽²⁶⁾.

(24) ستطلق حكومتا فرنسا والمكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ذلك الائتلاف في عام 2021. وتقوم أيضا مبادرة متساوون للشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي بأنشطة هامة في هذا الشأن.

(25) على سبيل المثال، وضع الاتحاد الدولي للاتصالات مبادئ توجيهية واستراتيجيات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وفئات أخرى. انظر www.itu.int/en/ITU-D/Digital-Inclusion/Pages/Digital_Inclusion_Resources/Policies_strategies_toolkits.aspx

(26) الاستراتيجية العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن توفير الاتصال الإلكتروني للاجئين، متاحة على الرابط التالي: www.unhcr.org/innovation/connectivity-for-refugees

باء - القدرة البشرية والمؤسسية

التوصية 2 (بناء القدرات الرقمية)⁽²⁷⁾

33 - إن الحاجة إلى بناء القدرات الرقمية كبيرة. ويتطلب تحقيق تقدم حقيقي ومطرد في مختلف أبعاد الرقمنة تنمية المهارات والتدريب الفعال، ولا سيما في البلدان النامية. وذلك أمر ضروري لإشاعة فوائد التكنولوجيا، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات الناشئة بشكل أكثر فعالية وضمان السلامة والحماية والإنتاجية بشكل دائم للأفراد على الإنترنت. فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ستتوفر فيها 230 مليون "وظيفة رقمية" بحلول عام 2030 يمكن أن تدر إيرادات تقدر بحوالي 120 بليون دولار، ولكن ذلك سيستلزم توفير نحو 650 مليون فرصة تدريب بحلول عام 2030⁽²⁸⁾.

34 - ويتمثل أحد التحديات الرئيسية الماثلة حتى الآن في أن قسطا كبيرا من أنشطة بناء القدرات الرقمية يحركها عامل العرض بدلا من عامل الاحتياج إليها. ويظل الاستثمار غير الكافي أيضا عاملا مقيدا هاما. وعلاوة على ذلك، يجب أن تصمم أنشطة بناء القدرات الرقمية بحسب الظروف الفردية والوطنية. فاعتبارا للفروق الموجودة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، لا مجال للأخذ بمبدأ نهج واحد يناسب الجميع، ويلزم بالتالي تقديم أدلة أفضل على أي نهج لبناء القدرات هو أكثر النهج فعالية، اعتبارا للسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

35 - وللتغلب على هذه التحديات، ينبغي معالجة جانبين أساسيين: تعزيز الاتساق والتنسيق في جهود بناء القدرات؛ وبذل جهود متضافرة لتطبيق الحلول على نطاق واسع.

36 - ومن اللازم اتباع نهج كلية وشاملة للجميع تلتم في إطارها المبادرات القائمة وكيانات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة التي تعزز بناء القدرات الرقمية، من أجل تحسين الدعم المقدم إلى الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين. واقترح الفريق في تقريره إنشاء "مكاتب مساعدة رقمية" كأحد الحلول المحتملة التي يمكن أن تسخر إمكانات المؤسسات والمنصات الإقليمية. ومنذ صدور تقرير الفريق، بدأ الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية مسح أولية للمبادرات القائمة في مجال بناء القدرات الرقمية لتقييم الثغرات وإرشاد الحلول التطلعية. وسيوسع نطاق هذه العملية ليشمل عنصر تقييم مفصل للاحتياجات من أجل دعم مقدمي خدمات بناء القدرات في توجيه خدماتهم على نحو أكثر فعالية نحو تلبية احتياجات أصحاب المصلحة.

37 - وتتطلب مساعي التنسيق المبينة أعلاه بذل جهود مماثلة على الصعيد الوطني، ولا سيما من خلال وجود الأمم المتحدة في الميدان. ويمكن لأفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تعمل في البلدان، من خلال منسقيها المقيمين، كجهات تنسيق للمنظومة في مجال التعاون الرقمي. ويمكن أيضا تعظيم الدعم على الصعيد القطري من خلال التواصل مع خريجي الجامعات المحليين وغيرهم من المهنيين الشباب الذين يمكنهم العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في إطلاق وإدارة مبادرات مختلفة تركز على المناطق الريفية وترمي إلى تعزيز الوصول إلى خدمات النطاق العريض واعتمادها واستخدامها على نحو مجد.

(27) يوصي الفريق بإنشاء مكاتب مساعدة رقمية إقليمية وعالمية لمساعدة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في فهم القضايا الرقمية وتطوير القدرة على توجيه التعاون المتعلق بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيات الرقمية.

(28) International Finance Corporation, *Digital Skills in Sub-Saharan Africa: Spotlight on Ghana* (2019). (Washington, D.C., 2019).

جيم - حقوق الإنسان وإرادة الإنسان

التوصيتان 3 ألف⁽²⁹⁾ و 3 باء (حقوق الإنسان الرقمية)⁽³⁰⁾

38 - توفر التكنولوجيات الرقمية وسائل جديدة للدعوة إلى حقوق الإنسان والدفاع عنها وممارستها، ولكن يمكن أيضاً أن تستخدم في تقييد وانتهاك حقوق الإنسان. وكما لاحظ الفريق، تم التوقيع على معاهدات حقوق الإنسان القائمة في حقبة ما قبل العصر الرقمي. وفي عالم اليوم، الذي يمكن أن تؤدي فيه الانتهاكات المرتكبة في شبكة الإنترنت إلى انتهاكات خارجها، لا يمكن اعتبار الإنترنت فضاء غير خاضع للضوابط أو غير قابل للخضوع للضوابط، فحقوق الإنسان توجد داخل الشبكة كما توجد خارجها، ويجب احترامها احتراماً كاملاً (انظر A/70/174).

39 - ويلزم بذل العناية الواجبة الفعالة لضمان امتثال منتجات التكنولوجيا وسياساتها وممارساتها وشروط خدماتها لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان. ولهذا الغرض، يرسم الأمين العام، في نداءه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان⁽³¹⁾، حدوداً جديدة للتكنولوجيا وحقوق الإنسان، مشدداً على أن التكنولوجيات الجديدة تستخدم في أحيان كثيرة جداً لممارسة المراقبة والقمع والرقابة والمضايقة على الإنترنت خصوصاً بحق الأشخاص الضعفاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وداعياً إلى استخدام هذه التكنولوجيات لتوفير وسائل جديدة للدفاع عن الحقوق وحمايتها وممارستها. ويلزم بذل مزيد من الجهود لوضع توجيهات إضافية بشأن سبل تطبيق معايير حقوق الإنسان في العصر الرقمي، بما في ذلك من خلال مجلس حقوق الإنسان، وللاستفادة من العمل الذي تقوم به الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف الجهات صاحبة المصلحة.

40 - ولا تزال الحاجة قائمة للتصدي لما يمكن أن ينشأ من ثغرات في مجال الحماية نتيجة للتطور المستمر للتكنولوجيات الرقمية. وفي هذا الصدد، توفر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان أداة مفيدة.

41 - وتعتبر آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عمليات إقفال الإنترنت دون تمييز وحجب الخدمات وتصفيتها بشكل عام انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإلى جانب إنفاذ القانون على النحو المناسب، ينبغي إيجاد وسائل أخرى، من خلال التشاور بين الحكومات والصناعة والمجتمع المدني ووفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، لأغراض شتى منها التصدي لانتشار التضليل الإعلامي، ولا سيما المحتوى الضار الذي يهدد الحياة، مع تقادي عمليات إغلاق الإنترنت المخلة بسيرها العادي والمنفذة دون تمييز.

(29) بما أن حقوق الإنسان تسري بشكل كامل في العالم الرقمي، يحث الفريق الأمين العام للأمم المتحدة على إجراء استعراض على مستوى جميع الوكالات لكيفية تطبيق الاتفاقات والمعايير الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان على التكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة. وينبغي دعوة المجتمع المدني والحكومات والقطاع الخاص والجمهور إلى الإدلاء بأرائهم بشأن كيفية تطبيق صكوك حقوق الإنسان الراهنة في العصر الرقمي، في عملية استباقية وشفافة.

(30) في مواجهة التهديدات المتزايدة لحقوق الإنسان وسلامة البشر، بما في ذلك حقوق الطفل، يدعو الفريق مؤسسات التواصل الاجتماعي إلى العمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية وخبراء حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم لفهم الشواغل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الفعلية أو المحتملة والتصدي لها بشكل كامل.

(31) https://www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf

42 - ومن المجالات التي تدعو إلى القلق بوجه خاص ما يرد أدناه من مجالات يمكن أن تستخدم فيها التكنولوجيات، أو تستخدم فيها فعلا بشكل متزايد، لانتهاك حقوق الإنسان وتقويضها، وتعميق أوجه عدم المساواة، وترسيخ التمييز القائم، ولا سيما ضد الأشخاص الضعفاء فعلا أو الذين تركوا خلف الركب.

حماية البيانات والخصوصية

43 - لم تفلح وسائل حماية البيانات في مواكبة التقدم المحرز في أساليب القرصنة والتجسس. ففي عام 2019، تم تسجيل أكثر من 7000 عملية خرق للبيانات، مما أدى إلى الكشف عن أكثر من 15 بليون سجل⁽³²⁾.

44 - ويتحتم توفير الحماية الفعالة للبيانات الشخصية وحماية الحق في الخصوصية بما يتماشى مع المعايير المتفق عليها دوليا. وثمة حاجة إلى اعتماد قوانين وممارسات محلية تستند إلى حقوق الإنسان لحماية حرمة البيانات، بما في ذلك وضع آليات إنفاذ، من قبيل الاحتكام للمراجعة القضائية أو هيئات حماية البيانات المستقلة تماما والمزودة بالموارد الكافية، وذلك من أجل معالجة مسألة استخدام البيانات من قبل الشركات الخاصة أو الحكومات.

45 - وحماية الحق في الخصوصية في الفضاء الرقمي وفي اتخاذ إجراءات واضحة للقيام بذلك تكتسي أهمية أساسية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص. غير أن نموذج التمويل الحالي لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي يشجع فعليا، وبشكل منهجي أكثر، جمع البيانات الشخصية لأغراض تجارية، بحيث يمكن تكييف المحتوى والدعاية مع أنماط استهلاك الأفراد بصورة أكثر فعالية. لذا يتعين النظر في إدخال تغييرات على هذا النموذج من أجل عكس هذا الاتجاه.

الهوية الرقمية

46 - يحول افتقار أكثر من بليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى بطاقات هوية معترف بها دون الحصول على السلع والخدمات الأساسية⁽³³⁾. وتزويد الأشخاص بهوية رقمية "جيدة" تحافظ على خصوصيتهم وعلى تحكمهم في المعلومات الخاصة بهم يمكن أن يتيح لهم الحصول على هذه الخدمات التي تمس الحاجة إليها. ويمكن لمبادرات من قبيل مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالهوية القانونية أن تساعد البلدان على تحقيق الإمكانيات التحويلية لنظم تحديد الهوية الرقمية.

47 - ومع ذلك، تطرح بعض برامج الهوية الرقمية التي صممت خارج إطار الخصوصية وحماية البيانات مشاكل. فإذا أريد للهوية الرقمية أن تصبح قوة خير موثوقا بها وأن يستخدمها الجميع، يجب أن تستند إلى إرادة المستخدم واختياره، وإلى الموافقة المستنيرة، والاعتراف بتعدد أشكال الهوية، والاحتفاظ بحيز يكفل حجب الهوية واحترام الخصوصية، وضمان الشفافية عند استخدام بيانات الأفراد من قبل الحكومات والكيانات الأخرى.

(32) Risk Based Security, "2019 year-end report: data breach QuickView", Virginia

(33) World Bank, "1.1 billion 'invisible' people without ID are Priority for new high-level advisory council on identification for development", 12 October 2017

48 - ويعتبر اعتماد ضمانات تتصل بالهوية الرقمية أمراً حاسماً بالأهمية بالنسبة للحكومات والأمم المتحدة وهي تسعى جاهدة إلى تحقيق كامل منافعها وإمكاناتها وإلى بناء الثقة في استخدامها في الوقت نفسه. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، جهوداً من قبيل نزع المركزية عن عمليات تخزين البيانات، والتعرف والتصديق، والاتصالات المشفرة، والنظر في إدماج مبادئ "الخصوصية بالتصميم"⁽³⁴⁾.

تقنيات المراقبة، بما في ذلك التعرف على ملامح الوجه

49 - يلاحظ الباحثون أن تكنولوجيات المراقبة تمكن، في كثير من الحالات، من حدوث انتهاكات خطيرة للخصوصية على يد الحكومات والأفراد والقطاع الخاص⁽³⁵⁾. ويمكن أن تكون تكنولوجيات المراقبة أدوات فعالة لإنفاذ القانون، حينما استخدمت وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان الساري. غير أن هناك تقارير تفيد عن وجود برامج لمراقبة الاتصالات بشكل محدد وللتعرف على ملامح الوجه يمكن أن تنشأ عنها انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن تؤدي إلى اعتقالات أو احتجازات تعسفية وإلى انتهاك الحق في الاحتجاج السلمي⁽³⁶⁾. ويمكن أن تخطئ هذه التكنولوجيات أيضاً في تحديد هوية بعض الأقليات⁽³⁷⁾، وأن ترسخ أشكال التحيز الاجتماعي القائم بما يؤدي إلى حالات يرجح فيها تحديد نوع جنس الأشخاص المهمشين وأعضاء الأقليات العرقية تحديداً خاطئاً⁽³⁸⁾، أو ممارسة التمييز ضدهم⁽³⁹⁾، مثلاً بحرمانهم من الحصول على القروض⁽⁴⁰⁾.

50 - ومن الأهمية بمكان وضع تشريعات و ضمانات لحماية الناس من المراقبة غير القانونية أو غير الضرورية، بما في ذلك أي مراقبة تعسفية قد تقوم بها الجهات الفاعلة الحكومية في الفضاء الإلكتروني أو المادي. ويجب أن تتبع أي سياسات من هذا القبيل بما يتماشى تماماً مع التزامات البلدان في مجال

(34) Ann Cavoukian, "Privacy by design: the 7 foundational principles – implementation and mapping of Shirin Nilizadeh and others, "Cachet: a decentralized و fair information practices", May 2010 architecture for privacy preserving social networking with caching", in Association for Computing Machinery, *CoNEXT '12 Proceedings of the 8th International Conference on Emerging Networking Access Now*, "National digital identity و Experiments and Technologies (New York, 2012 programmes: what's next?", May 2018.

(35) Jackie Wang, *Carceral Capitalism*, Semiotext(e) Intervention Series, No. 21 (South Pasadena, California, Semiotext(e), 2018, pp. 228–252.

(36) Kristine Hamman and Rachel Smith, "Facial recognition technology: where will it take us?", *Criminal Monique Mann and Marcus Smith, "Automated facial و Justice*, vol. 34, No. 1 (Spring, 2019), p. 10 recognition technology: recent developments and approaches to oversight, *University of New South Wales Law Journal*, vol. 40, No. 1 (2017).

(37) Patrick Grother, Kayee Hanaoka and Mei Ngan, *Face Recognition Vendor Test (FRVT): Part 3 – Demographics*, Internal Report, No. 8280 (National Institute of Standards and Technology, 2019).

(38) Joy Buolamwini and Timnit Gebbru, "Gender shades: intersectional accuracy disparities in commercial gender classification", *Proceedings of Machine Learning Research*, vol. 81 (February 2018).

(39) Anya E.R. Prince and Daniel Schwarcz, "Proxy discrimination in the age of artificial intelligence and big data", *Iowa Law Review*, vol. 105, No. 3 (2020).

(40) Aaron Klein, "Credit denial in the age of AI", 11 April 2019.

حقوق الإنسان. وينطبق ذلك أيضا على جائحة كوفيد-19 الراهنة، حيث يلزم الأخذ بنهج دقيق ومدروس لضمان موازنة الاستجابات مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

التحرش والعنف على الإنترنت والحاجة إلى إدارة المحتوى

51 - أفادت التقارير في عام 2018 أن تعرض النساء والفتيات للتحرش على الإنترنت يفوق تعرض الرجال له بمقدار 27 ضعفا⁽⁴¹⁾. وبالإضافة إلى الآثار التي يخلفها خطر إساءة المعاملة على الإنترنت على الصحة والكرامة، فهو يدفع العديد من النساء إلى التخلي عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مما يؤدي إلى دوام وترسيخ أوجه عدم المساواة في الفضاء الإلكتروني. ويضاف إلى هؤلاء النساء المدافعون عن حقوق الإنسان، والمدافعون عن البيئة، والصحفيون، والمثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، والشباب، والجماعات الدينية، والعاملون على تنظيم المجتمع المدني الذين يتعرضون للتحرش والعنف المستمرين على الإنترنت، بما في ذلك التهديد بالقتل، والتهديد بالعنف الجنسي والجنساني، وحملات التشهير والتضليل الإعلامي. ويمكن أن يؤدي التحرش وخطاب الكراهية على الإنترنت إلى العنف الجسدي خارج فضاء الإنترنت. وقد أدت أيضا زيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية نتيجة للأزمة الصحية العالمية الراهنة إلى زيادة هذه التهديدات.

52 - ويجب أن توفر شبكة الإنترنت حيزا آمنا لتبادل المعلومات والتقييف والتعبير والتعبئة والمشاركة. ومن الممكن معالجة الشواغل المشروعة الكامنة وراء الحاجة إلى التشفير دون تقويض الأهداف المشروعة لإنفاذ القانون، مع وضع قوانين ونهج مستندة إلى حقوق الإنسان للتصدي للمحتوى غير القانوني والضار على الإنترنت. وينبغي للدول الأعضاء والأعمال التجارية، بما في ذلك المبادرات المشتركة بين القطاعات، أن تدعو إلى وضع أطر شفافة وخاضعة للمساءلة لإدارة المحتوى تحمي حرية التعبير، وتتجنب منح الحوافز على القيام بممارسات موهلة في التقييد عند إدارة المحتوى، وتحمي أكثر الفئات ضعفا.

التوصية 3 جيم (الذكاء الاصطناعي)⁽⁴²⁾

53 - استخدام الذكاء الاصطناعي شائع اليوم في جميع التطبيقات التي تلجأ إلى استخدامه، حيث يستعمل انطلاقا من تصفح المواقع والتوصية بالاطلاع على محتويات معينة ووصولاً إلى كشف متواليات الجينوم الذي يضطلع فيه الذكاء الاصطناعي بدور ريادي. ويتوقع أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى توليد قيمة مضافة تقدر بحوالي 4 تريليونات دولار في الأسواق العالمية بحلول عام 2022⁽⁴³⁾، مع العلم أن هذه التقديرات سابقة لأزمة كوفيد-19 التي يتوقع الخبراء أن تغير اختيارات المستهلكين وأن تتيح فرصا

(41) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Human Rights Council holds panel discussion on online violence against women human rights defenders", 21 June 2018

(42) يعرب الفريق عن اعتقاده بأن الأنظمة الذكية المستقلة يجب أن تصمم بطرق تتيح تفسير قراراتها ومساءلة البشر عن استخدامها. وعلى خطط التدقيق وإصدار الشهادات أن تراقب استيفاء أنظمة الذكاء الاصطناعي للمعايير الهندسية والأخلاقية التي يجب وضعها باستخدام نهج يشمل أصحاب المصلحة المتعددين والأطراف المتعددة. ولا ينبغي تقويض قرارات الحياة والموت إلى الآلات. ويدعو الفريق إلى تعزيز التعاون الرقمي مع مختلف أصحاب المصلحة لأجل التمحيص في تصميم وتطبيق هذه المعايير والمبادئ، مثل الشفافية وعدم التحيز في الأنظمة الذكية المستقلة ضمن البيئات الاجتماعية المختلفة.

(43) Gartner, "Gartner says global artificial intelligence business value to reach \$1.2 trillion in 2018", 25 April 2018

جديدة للتشغيل الآلي اعتمادا على الذكاء الاصطناعي في القطاعات الصناعية والأعمال التجارية والمجتمعات.

54 - ويمكن أيضا أن يتسبب الذكاء الاصطناعي في إخلال كبير بسلامة وإرادة المستخدمين في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، قد تمكن منظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة من القدرة على تقرير الحياة والموت دون تدخل بشري، بينما استخدمت أدوات الذكاء الاصطناعي، من قبيل وسائط الإعلام الاصطناعية المعروفة أيضا باسم وسائط التزييف العميق "deepfakes"، للتأثير على الرأي العام.

55 - وفي حين أن الاهتمام بالذكاء الاصطناعي كبير بدرجة خارقة، حيث أثارت توصية الفريق بشأنه مئات الردود، إلا أن القصور يعتري التنسيق والتعاون والإدارة على الصعيد الدولي في هذا الصدد. والمسائل المتصلة بالذكاء الاصطناعي التي أبرزها الفريق هي مجالات هامة ينبغي الانتباه إليها، ولا سيما توصيته بعدم تفويض "قرارات الحياة والموت إلى الآلات" التي تتفق مع دعوة الأمين العام إلى فرض حظر عالمي على منظومات الأسلحة الفتاكة المستقلة. وقد شرعت الدول الأعضاء في النظر في هذه المسألة في سياق مشاركتها في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفردة الضرر أو عشوائية الأثر.

56 - وعلى الرغم من إطلاق العديد من مبادرات الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، لا تزال ثلاثة تحديات ماثلة في هذا الصدد:

(أ) تتسم المناقشات العالمية بنقص في التمثيل والشمول⁽⁴⁴⁾. فالبلدان النامية غائبة إلى حد كبير عن معظم منتديات الذكاء الاصطناعي البارزة أو لا تمثل فيها تمثيلا جيدا على الرغم من أهمية فرص استفادتها من الذكاء الاصطناعي لتسخيره لأغراض تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي مثال عن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع به من أجل كفالة مبدأ الشمول؛

(ب) تفتقر المبادرات الحالية المتصلة بالذكاء الاصطناعي عموما إلى التنسيق بطريقة تجعلها في متناول البلدان الأخرى غير المنتمية للمجموعات القائمة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات الأخرى صاحبة مصلحة. ويوجد حاليا أكثر من 160 مجموعة أنظمة معتمدة على صعيد المنظمات وعلى الصعيدين الوطني والدولي لضبط الأخلاقيات ومبادئ الإدارة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي في جميع أنحاء العالم. غير أنه لا يوجد منبر مشترك يمكن أن تلتئم ضمنه هذه المبادرات المنفصلة؛

(ج) ستتفجع القطاعات العامة من توفير قدرات وخبرات إضافية للانخراط في العمل في مجال الذكاء الاصطناعي، والأخذ بسبل الإشراف أو الإدارة في استخدام تلك التكنولوجيات. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد تعزيز فهم سبل تسخير الذكاء الاصطناعي على أفضل وجه لدعم تحقيق أهداف التنمية

(44) يوجد حاليا عدد من المبادرات العالمية التي تضع معايير لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي. وبعض هذه المبادرات، مثل الشراكة العالمية بشأن الذكاء الاصطناعي، يقودها تحالف من الدول الأعضاء المتقاربة التفكير أساسا؛ ويسعى بعضها الآخر، مثل مرصد سياسات الذكاء الاصطناعي التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى دعم جهود الدول الأعضاء؛ كما تضع مبادرات تقنية أخرى، مثل المبادرة العالمية لأخلاقيات النظم المستقلة والذكاء لمعهد الهندسة الكهربائية والإلكترونية، قواعد ومعايير تقنية، بينما تعمل مبادرة الشراكة في مجال الذكاء الاصطناعي كمنصة جامعة بين الجهات المؤسسة لها من الشركات والشركاء من المجتمع المدني.

المستدامة. ومؤتمر القمة العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الصالح العام الذي ينظمه كل سنة الاتحاد الدولي للاتصالات بشراكة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، يرمي إلى سد هذه الثغرة. غير أنه بدون السعي على نطاق أوسع وبطريقة أكثر منهجية إلى تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي والتخفيف من مخاطره، تضيع فرص استخدامه من أجل الصالح العام.

57 - وكما ورد في نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، يجب ألا تستخدم التطورات المتصلة بالذكاء الاصطناعي، مثل برامج التعرف على ملامح الوجه والهوية الرقمية، للنيل من حقوق الإنسان أو تعميق عدم المساواة أو ترسيخ التمييز القائم.

دال - الثقة والأمن والاستقرار

التوصية 4 (الثقة والأمن الرقمي)⁽⁴⁵⁾

58 - تاريخ الجمعية العامة حافل بمساعي توجيه التكنولوجيا لما فيه الخير والحد في الوقت نفسه من مخاطر إساءة استخدامها، بدءاً بقرارها الأول المتخذ في عام 1946 للتصدي للتحديات الناشئة عن اكتشاف الطاقة الذرية.

59 - وقد أمطت جائحة كوفيد-19 اللثام عن قلة مناعة جماعية إزاء الآثار المعطلة والاستغلال المسيء للتكنولوجيا. فعلى مدى أسبوع واحد في نيسان/أبريل 2020، أبلغت شركة واحدة من شركات التزويد بخدمات البريد الإلكتروني كل يوم عن أكثر من 18 مليون رسالة إلكترونية تحتوي على برامج خبيثة أو برامج للاحتيال الإلكتروني ذات صلة بالمرض، بالإضافة إلى أكثر من 240 مليون رسالة إلكترونية يومية ذات صلة بهذا المرض⁽⁴⁶⁾.

60 - وتكلف عمليات خرق البيانات على الصعيد العالمي البلدان والشركات تريليونات الدولارات، بينما تتسبب هجمات البرامج الخبيثة في إلحاق أضرار دائمة بنظم الحاسوب اللازمة لأداء الوظائف الاقتصادية والمجتمعية الرئيسية تقدر ببلايين الدولارات.

61 - وفي الوقت نفسه، استهدفت مرافق الرعاية الصحية بهجمات إلكترونية خطيرة خلال أزمة كوفيد-19، حيث أبلغت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عن تزايد في الهجمات المنفذة باستخدام برامج الفدية على المستوى العالمي. وتواجه منظمة الصحة العالمية وإبلا من الهجمات الإلكترونية ومحاولات انتحال الشخصية. ويجب صون حرمة المستشفيات المدنية والبنى التحتية الحيوية للرعاية الصحية، ليس فقط في أوقات النزاع المسلح، بل على الدوام.

62 - وتستغل الجماعات الإرهابية والجهات المتطرفة العنيفة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لإلحاق الضرر بالعالمين الرقمي والمادي على حد سواء. وتؤدي الهجمات الإلكترونية وحملات التضليل الإعلامي التي تستهدف البنية التحتية للانتخابات والأحزاب السياسية والسياسيين إلى تقويض المشاركة السياسية وشرعية المؤسسات الحيوية، وتغرس في الوقت نفسه بذور السخط وعدم الثقة. وتعمل الدول

(45) يوصي الفريق ببلورة التزام عالمي بشأن الثقة والأمن الرقمي لتشكيل رؤية مشتركة، وتحديد سمات الاستقرار الرقمي، وتوضيح وتعزيز تنفيذ معايير الاستخدامات المسؤولة للتكنولوجيا، واقتراح أولويات للعمل.

(46) Neil Kumaran and Sam Lugani, "Protecting businesses against cyber threats during COVID-19 and beyond", Google Cloud, 16 April 2020.

والجهات الفاعلة من غير الدول على زيادة قدراتها السيبرانية بسرعة واستحداث ترسانات سيبرانية متزايدة التطور. ومع ذلك، يفتقر ما يقرب من نصف بلدان العالم لفريق مكرس للتصدي للطوارئ الحاسوبية⁽⁴⁷⁾، من شأنه أن يتيح لها القدرة التنظيمية والتكنولوجية على مواجهة التهديدات الإلكترونية.

63 - وما فتئت تبذل خلال السنوات القليلة الماضية جهود كبيرة للتصدي لهذه الأخطار المتزايدة التي تواجه عالم الإنترنت. وقد لمس بذل جهود طوعية مشجعة تتخذ في كثير منها طابعا متعدد أصحاب المصلحة، بما في ذلك في إطار نداء باريس من أجل الثقة والأمن في الفضاء الإلكتروني، والمنتهى العالمي المعني بالخبرة السيبرانية، واللجنة العالمية المعنية باستقرار الفضاء الإلكتروني، والعقد من أجل شبكة الإنترنت، إلى جانب اتخاذ مبادرات بشأن قضايا محددة مثل دعوة كرايستشيرش للتصدي لخطاب الإرهاب والنظر العنيف. وقد ساعدت هذه المبادرات على إحراز تقدم هام في انخراط أصحاب المصلحة المتعددين في العمل في هذا المجال. بيد أن هذه الجهود لم تبلغ بعد المستوى العالمي، وإن كان نطاقها واسع في بعض الحالات، ولا يصل مداها بعد أرجاء واسعة من العالم.

64 - وضمن منظومة الأمم المتحدة، يسعى فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي إلى الارتقاء بسبل تطبيق القانون الدولي في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقواعد سلوك الدول المسؤول وما يتصل بذلك من جهود بناء القدرات وتدابير بناء الثقة، وإقامة حوار مؤسسي منتظم بشأن هذه المسألة. وتركز هاتان العمليتان على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، في إطار العمل تحت رعاية اللجنة الأولى للجمعية العامة.

65 - واعترافا بما لهذه المبادرات والعمليات من قيمة، سيكون من المهم أن يعطي المجتمع الدولي، في المستقبل، الأولوية أيضا لقضايا الثقة والأمن الأوسع نطاقا لجني فوائد المجال الرقمي في الجهود الجماعية المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن وضع بيان عالمي تقره الدول الأعضاء وبيبين عناصر التفاهم المشترك أن يساعد في صياغة رؤية مشتركة للتعاون الرقمي يستند إلى القيم الأساسية. ومن الضروري حماية التكنولوجيات الرقمية التي تدعم الوظائف المجتمعية الأساسية، التي يشار إليها في كثير من الأحيان بالبنى التحتية الحيوية، بما في ذلك دعم الحصول على الغذاء والماء والسكن والطاقة والرعاية الصحية والنقل.

هاء - التعاون الرقمي العالمي

التوصيتان 5 ألف⁽⁴⁸⁾ و 5 باء (التعاون الرقمي العالمي)⁽⁴⁹⁾

66 - سعياً إلى سد الثغرات التي تعترض التعاون الرقمي العالمي، اقترح الفريق ثلاثة نماذج محتملة كالاتي: صيغة مزيدة ومقواة من منتدى إدارة الإنترنت المعزز، وهيكل موزع للإدارة المشتركة، وهيكل مشترك للقدرات الرقمية.

67 - وأصبح هيكل التعاون الرقمي القائم معقداً ومجزءاً للغاية دون أن يكون فعالاً بالضرورة، بينما تتسم المناقشات والعمليات العالمية في أحيان كثيرة بكونها غير شاملة بما فيه الكفاية. وتتفاقم هذه الحالة بسبب عدم وجود مدخل مشترك للهيكل الرقمي العالمي، مما يجعل من الصعوبة بمكان على البلدان النامية ومؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والفئات المهمشة وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة أن تسمع صوتها اعتباراً لميزانياتها وخبراتها المحدودة.

68 - وتتواصل المناقشات بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة بشأن النماذج الثلاثة التي اقترحها الفريق، بالنظر إلى تعقد وأهمية هذه المسائل والحاجة إلى ضمان تمثيل شامل للأصوات العالمية. وبينما يبدو أن هناك اتجاه يدفع إلى الأخذ بنموذج منتدى إدارة الإنترنت المعزز، تبرز بعض الجهات ضرورة مواصلة دراسة الهيكلين الآخرين، بما يشمل السبل الكفيلة بتكملة النموذج المذكور بوظائف متنوعة. وتتنظر الدول الأعضاء في العمل مع فرقة عمل متعددة أصحاب المصلحة من أجل تجريب نموذج الإدارة المشتركة الموزعة على المستويين الوطني أو الإقليمي.

رابعاً - ملاحظات ختامية وسبل المضي قدماً

69 - تحتفل الجمعية العامة في عام 2020 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وبدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وللتعاون الرقمي دور هام في بلوغ "المستقبل الذي نصبو إليه" وتحقيق الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وليس هذا الهدف أمراً يمكن لأي بلد أو شركة أو مؤسسة أن تحققه بمفردها.

70 - والتعاون الرقمي هو جهد متعدد أصحاب المصلحة، ورغم أن دور الحكومات يظل مركزياً، فإن مشاركة القطاع الخاص وشركات التكنولوجيا والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين لا غنى عنها. فمن الحيوي العمل مع القطاع الخاص والأوساط التقنية والمجتمع المدني منذ البداية إذا أريد اعتماد قرارات وسياسات واقعية وفعالة.

(48) يوصي الفريق الأمين العام بأن يقوم، على وجه الاستعجال، بتيسير عملية تشاورية سلسلة ومفتوحة لتطوير آليات محدثة للتعاون الرقمي العالمي، مع مناقشة الخيارات الواردة في الفصل 4 من التقرير كنقطة انطلاق. ويقترح كهدف أولي الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام 2020 مع الإعلان عن التزام عالمي بشأن التعاون الرقمي لتكريس القيم والمبادئ والتفاهات والأهداف المشتركة من أجل تحسين هيكل التعاون الرقمي العالمي. وكجزء من هذه العملية، يعتبر الفريق أنه يمكن للأمين العام أن يعين مبعوثاً معنياً بالتكنولوجيا.

(49) يدعم الفريق نهج "النظم" المتعددة أصحاب المصلحة في التعاون والتنظيم القابل للتكيف والمرن والشامل للجميع والمناسب للغرض المتوخى بما يتماشى مع العصر الرقمي سريع التغير.

71 - وقد شكل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي لتقديم مقترحات ترمي إلى تعزيز التعاون في المسائل الرقمية بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والأوساط التقنية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.

72 - وبعد إمعان النظر في مقترحات الفريق، ومع مراعاة إسهامات مناقشات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين، يعترزم اتخاذ مجموعة الإجراءات التالية للتعبيل بالتعاون الرقمي العالمي، مع اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيا والتخفيف من حدة مخاطرها، حتى يتسنى إحراز التقدم جماعيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

الأمم المتحدة بوصفها جهة تنظيمية ومنبر للحوار

73 - تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للعمل بمثابة منبر للحوار السياساتي بشأن التكنولوجيات الناشئة المشار إليها أعلاه بين أصحاب المصلحة المتعددين.

74 - ولتيسير هذا الحوار، أعتزم تعيين مبعوث معني بالتكنولوجيا في عام 2021 يتمثل دوره في إسداء المشورة إلى القيادة العليا للأمم المتحدة بشأن الاتجاهات الرئيسية في مجال التكنولوجيا، من أجل توجيه النهج الاستراتيجي الذي تتبعه المنظمة بشأن هذه المسائل. وسيعمل المبعوث أيضا كجهة تتولى الدعوة إلى التعاون الرقمي وكمنسق له، بحيث يكون بمثابة جهة الاتصال الأولى للدول الأعضاء وصناعة التكنولوجيا والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين مع منظومة الأمم المتحدة ككل.

75 - وستقوم المنظمة برسم خريطة الأجزاء والوظائف التكنولوجية والرقمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، سعيا إلى تشجيع اتباع نهج استراتيجي أكثر اتساقا وتقييم المجالات التي يوجد فيها مجال لتوحيد وتعزيز المهام. ويجري أيضا تحديث الاستراتيجية المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة، التي صدرت في عام 2018، بهدف دعم أجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة في تسخير التكنولوجيات الرقمية على نحو أفضل للوفاء بولاياتها. وستقدم فرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة أيضا في تقريرها المرتقب مزيدا من الأفكار المعمقة في هذا الصدد.

76 - والتكنولوجيا الرقمية لها آثار عميقة على عمل المنظمة في مجالات أخرى. حيث يمكن أن تسهم مثلا في تحسين العمل الإنساني على امتداد دورة برامج المساعدة الإنسانية. ويمكن على غرار ذلك أن تدعم التكنولوجيات الرقمية مساعي حفظ السلام التي تبذلها الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، بما في ذلك كفالة سلامة وأمن أفراد حفظ السلام.

الاتصال الإلكتروني العالمي

77 - سعيا إلى ضمان وصول الجميع إلى شبكة الإنترنت بشكل آمن وميسور التكلفة بحلول عام 2030، بما في ذلك استخدام الخدمات الممكنة رقميا استخداما هادفا، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، ستقوم الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) دعم الجهود الرامية إلى وضع خط أساس الاتصال الرقمي الذي يحتاج إليه الأفراد للوصول إلى الفضاء الإلكتروني، وتعريف "التكلفة الميسورة"، بما يشمل أهدافا ومقاييس عالمية؛

- (ب) تشكيل مجموعة عالمية من الخبراء في الاستثمار والتمويل للنظر في وضع منصة تمويلية وإيجاد نماذج جديدة أخرى للاستثمار في الاتصال الإلكتروني، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق الريفية؛
- (ج) تشجيع نماذج جديدة تنطوي على طاقات تحويلية لتسريع الاتصال الإلكتروني، مثل مبادرة "GIGA" التي اتخذها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛
- (د) تشجيع تهيئة بيئات تنظيمية تمكينية لصغار مقدمي خدمات الإنترنت، إلى جانب إجراء عمليات تقييم محلية وإقليمية للاحتياجات من الاتصال الإلكتروني؛
- (هـ) تسريع وتيرة المناقشات الدائرة بشأن الاتصال الإلكتروني في إطار التأهب للطوارئ والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ، بما في ذلك العمل من خلال مجموعة الاتصالات السلكية واللاسلكية المشتركة بين الوكالات في حالات الطوارئ.

المنافع العامة الرقمية

- 78 - إذا أُريد تحقيق فوائد زيادة الاتصال الإلكتروني، من المهم أن تقوم جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الدول الأعضاء، ومنظمة الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين بتعزيز البرامجيات المفتوحة المصدر، والبيانات المفتوحة، ونماذج الذكاء الاصطناعي المفتوحة، والمعايير المفتوحة، والمحتويات المفتوحة التي تلتزم بالقوانين المتعلقة بالخصوصية وغير ذلك من القوانين والمعايير والممارسات الفضلى الدولية والمحلية المعمول بها، والتي لا ضرر فيها.
- 79 - ويمكن للدول الأعضاء والأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة تعظيم أثر هذه المبادرات العالمية عن طريق تعميم المنافع العامة الرقمية كجزء من جهودها الفورية للتصدي لجائحة كوفيد-19، وجهودها المبذولة مستقبلا في إطار نهجها المتبعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 80 - وسعيا إلى تسريع هذه الحركة، أرحب بتشكيل ائتلاف المنافع العامة الرقمية، وأطلب إليه مواصلة العمل عن كثب مع المبادرات الناشئة الأخرى في مجال المنافع العامة الرقمية.

الشمول الرقمي

- 81 - سعيا إلى كفالة إسماع أصوات الذين لا يستفيدون استفادة كاملة من الفرص الرقمية، سأشكّل ائتلافا لأصحاب المصلحة المتعددين معنيا بالإدماج الرقمي، ليكون بمثابة شبكة غير رسمية من الدول الأعضاء ذات التفكير المماثل، وجماعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين تعنى بالإدماج الرقمي. وسيستنى التعجيل بالنهوض بنظام إيكولوجي رقمي شامل للجميع بفضل وضع بطاقات أداء سنوية في مجال الشمول الرقمي ووضع مقاييس للشمول الرقمي ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وفي هذا الصدد، أهيب بالجهات المانحة النظر في تمويل مثل هذه المبادرات الرامية إلى جمع البيانات المفصلة في إطار الاستثمار عموما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من البنى التحتية. وسيكتسي التعاون بين القطاعين العام والخاص أهمية أيضا في جمع البيانات المصنفة والمغلقة عبر الفئات الديمغرافية ضمن الأطر الأخلاقية وأطر حماية الخصوصية ووفقا لقوانين حماية البيانات.

82 - وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الأمانة العامة، وحيثما أمكن، الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بعملية مسح لمبادرات وآليات وبرامج الإدماج الرقمي ستعرض نتائجها على الإنترنت. وسيكلف المنسقون المقيمون بالعمل مع الحكومات المضيفة لوضع خطط عمل لتحسين الشمول الرقمي.

بناء القدرات الرقمية

83 - ساعمل مع كيانات الأمم المتحدة، استنادا إلى عملية مسح مبادرات بناء القدرات الرقمية الراهنة المضطلع بها من قبل البرنامج الإنمائي والاتحاد الدولي للاتصالات التي يعترضان توسيع نطاقها، على إطلاق شبكة واسعة من أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز النهج الكلية والشاملة للجميع المتبعة في بناء القدرات الرقمية لأغراض التنمية المستدامة، تشمل مرفقا مشتركا جديدا لتنمية القدرات الرقمية يتولى قيادته الاتحاد الدولي للاتصالات والبرنامج الإنمائي.

84 - ويمكن أن تضطلع الشبكة أيضا بوظيفة مركز تبادل المعلومات للمساعدة في توجيه طلبات محددة للحصول على الدعم إلى الجهات التي يمكن أن تقدم التوجيهات والتمويل والمشورة بشأن الجاهزية الرقمية وتقييم الاحتياجات الرقمية، ودعم الاستراتيجيات الرقمية، والتدريب على مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وستدمج هذه الوظيفة ضمن منظومة الأمم المتحدة ككل لكفالة صلتها بأهداف التنمية المستدامة وتأثيرها وتركيزها عليها، مثلا بتشجيع التعاون مع المنسقين المقيمين لتقييم احتياجات بناء القدرات الرقمية وتحديد الجهات المناسبة المقدمة للخدمات والمنتجات المعرفية.

85 - وعلى الصعيد القطري، سيتم السعي إلى اتخاذ مبادرات تعزز دعم بناء القدرات، ولا سيما في مجالات مثل تعزيز الاتصال بالإنترنت ونمو الاقتصادات الرقمية. وسيجري مثلا استكشاف فرص الاستفادة من برنامج متطوعي الأمم المتحدة القائم.

حقوق الإنسان الرقمية

86 - لمواجهة التحديات الماثلة والفرص المتاحة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والإرادة الإنسانية في عصر مترابط رقميا، ستضع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توجيهات على نطاق المنظومة ككل بشأن بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وعمليات تقييم الأثر في استخدام التكنولوجيات الجديدة، بسبل منها العمل مع المجتمع المدني والخبراء الخارجيين وأشد الفئات ضعفا وتضررا.

87 - وأهيب أيضا بالدول الأعضاء وضع حقوق الإنسان في صميم الأطر التنظيمية والتشريعات المتعلقة بتطوير التكنولوجيات الرقمية واستخدامها. وعلى نفس المنوال، أهيب بقيادة التكنولوجيا الاعتراف، على وجه السرعة وعلنا، بأهمية حماية الحق في الخصوصية وغيره من حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي، واتخاذ إجراءات واضحة خاصة بكل شركة لذلك الغرض.

الذكاء الاصطناعي

88 - لمعالجة المسائل المطروحة بشأن الشمول والتنسيق وبناء القدرات لأجل الدول الأعضاء في مجال الذكاء الاصطناعي، أعتزم إنشاء هيئة استشارية متعددة أصحاب المصلحة بشأن التعاون العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي لتوفير التوجيه لي وللمجتمع الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي القائم على مبادئ الثقة

وحقوق الإنسان والسلامة والاستدامة وتعزيز السلام. وستشكل هذه الهيئة الاستشارية من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركات المهمة والمؤسسات الأكاديمية وجماعات المجتمع المدني.

89 - ويمكن أن تعمل هذه الهيئة أيضا بمثابة منتدى متنوع لتبادل وتعزيز أفضل الممارسات وتبادل الآراء بشأن توحيد المعايير المتبعة في الذكاء الاصطناعي وجهود الامتثال للضوابط، مع مراعاة الولايات والمؤسسات القائمة. ويمكن أن تساعد هذه الهيئة أيضا في التعريف بالأعمال التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

الثقة والأمن الرقمي

90 - يمكن أن يساهم وضع بيان موسع وشامل تقره جميع الدول الأعضاء ويبين عناصر التفاهم المشترك فيما يتعلق بالثقة والأمن الرقمي وفي صياغة رؤية مشتركة للتعاون الرقمي يستند إلى القيم العالمية. وستواصل الأمانة العامة استكشاف إمكانية وسبل المضي قدما بوضع هذا البيان مع الدول الأعضاء.

91 - ويمكن أن يكون هذا البيان مفيدا للأسباب التالية:

(أ) يجب الاعتراف على أعلى المستويات بالصلة القوية بين مبادئ الثقة والأمن الرقمي والقدرة على تحقيق خطة عام 2030؛

(ب) يجب تعميم التكنولوجيات الرقمية بطريقة آمنة جديرة بالثقة بما يتيح تضيق الفجوة الرقمية. وسيكفل النهوض بهذه المساعي من خلال وثيقة عالمية مشاركة جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛

(ج) سيزيد البيان من الاهتمام العالمي بمسائل الثقة والأمن الرقمي والاهتمام بها لدى الدول الأعضاء، بالاستناد إلى اعتبارات مبدئية، وذلك في مجالات لا ينجم عنها تكرار العمل التقني الهام الجاري على مستويي الفريق العامل المفتوح العضوية وفريق الخبراء الحكوميين.

92 - ويعد اعتماد الدول الأعضاء للبيان، يمكن أيضا أن يفتح باب إقراره أمام أصحاب المصلحة، مثل أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، بما في ذلك شركات التكنولوجيا والمجتمع المدني.

التعاون الرقمي العالمي

93 - بينما تتواصل المناقشات فيما بين أصحاب المصلحة بشأن نماذج الهيكل الرقمي المختلفة التي اقترحها الفريق، برزت الأفكار التالية الهادفة إلى جعل منتدى إدارة الإنترنت أكثر قدرة على الاستجابة وصلة بالقضايا الرقمية الراهنة. وتشمل هذه الأفكار ما يلي:

(أ) إنشاء هيئة استراتيجية ممكنة رفيعة المستوى لأصحاب المصلحة المتعددين، بالاستفادة من خبرة الفريق الاستشاري المتعدد أصحاب المصلحة الحالي، تتولى النظر في المسائل العاجلة، وتنسيق إجراءات متابعة مناقشات المنتدى، ونقل النهج السياساتية والتوصيات المقترحة من المنتدى إلى المنتديات المعيارية ومنتديات صنع القرار المناسبة؛

(ب) وضع جدول أعمال أكثر تركيزا للمنتدى استنادا إلى عدد محدود من مسائل السياسات الاستراتيجية؛

- (ج) إرساء جزء رفيع المستوى وإقامة مسارات وزارية أو برلمانية، بما يكفل تحقيق نتائج ذات طابع عملي أكثر؛
- (د) إقامة روابط أقوى بين المنتدى العالمي ومبادراته الإقليمية والوطنية ودون الإقليمية والشبابية؛
- (هـ) تحسين إدماج أعمال وضع سياسات البرامج وما بين الدورات لدعم المجالات الأخرى ذات الأولوية المبيّنة في هذا التقرير؛
- (و) معالجة مسألة استدامة المنتدى والموارد اللازمة لزيادة المشاركة على المدى الطويل، من خلال استراتيجية مبتكرة وقابلة للاستمرار لجمع الأموال، على نحو ما دعت إليه مناقشات المائدة المستديرة؛
- (ز) تعزيز حضور المنتدى، بسبل منها تعزيز الهوية المؤسسية وتحسين تقديم التقارير إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى.
- 94 - وبينما ستتواصل في الأشهر المقبلة المشاورات بشأن نماذج الهيكل الرقمي، فإنني أؤيد هذه التدابير الرامية إلى تعزيز المنتدى وأعتزم تنفيذها حسب الاقتضاء.
- 95 - وفي هذه اللحظة غير المسبوقة من التاريخ، لا يمكن التقليل من شأن قوة التكنولوجيا الرقمية وما تتطوي عليه من آمال وتطرحه من مخاطر. وسيتيح توحيد الصفوف للمجتمع الدولي كفالة تسخير التكنولوجيا لما فيه الخير، والسعي إلى اغتنام الفرص لإدارة ما تنشأ عنها من آثار، وضمان توفيرها لفرص متكافئة للجميع.
- 96 - وستحسم الأجيال القادمة فيما إذا كان الجيل الراهن قد نجح أم لا في اغتنام الفرص التي يتيحها عصر الترابط الرقمي الذي نعيشه. ولقد حان الآن وقت العمل.